نموذج مقترح لقياس الأثر البيئي لضريبة الدخل في قطاع البترول

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد عبد العزيز

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٩

ماجستير في المحاسبة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٧

صفحة الموافقة علي الرسالة

نموذج مقترح لقياس الأثر البيئي لضريبة الدخل في قطاع البترول

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد عبد العزيز

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٩

ماجستير في المحاسبة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/سعيد عبد المنعم محمد
أستاذ المحاسبه ــ كلية التجارة
جامعة عين شمس

٢- ا.د/أحمد فؤاد مندور
أستاذ الاقتصاد ــ كلية التجارة
جامعة عين شمس

٣- ا.د/مدحت عبد الرشيد نوفل
أستاذ المحاسبه ــ كلية التجارة
جامعة القاهره

٢٠١٧

نموذج مقترح لقياس الأثر البيئي لضريبة الدخل في قطاع البترول

رسالة مقدمة من الطالب

أحمد محمد عبد العزيز

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٩

ماجستير في المحاسبة ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/سعيد عبد المنعم محمد

أستاذ المحاسبه والضرائب ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا

كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

٢- د. /وائل فوزي عبد الباسط

مدرس الاقتصاد ــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٧

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٧ موافقة الجامعة / /٢٠١٧

معهد الدراسات والبحوث البيئية

نموذج مقترح لقياس الأثر البيئى لضريبة الدخل فى قطاع البترول

A proposed model for measuring the environmental impact of income tax in the oil sector

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على
درجة دكتور الفلسفة فى العلوم البيئية
قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

مقدم من
أحمد محمد عبد العزيز خليفة

تحت إشراف

أ.د سعيد عبد المنعم محمد
أستاذ المحاسبة والضرائب
ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات العليا الأسبق

د. وائل فوزى عبد الباسط
مدرس بقسم الإقتصاد
كلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا
ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآيه (٣٢)

إهـــداء

إلى والدتى ووالدى..... وفاءً وعرفانا بالجميل

إلى زوجتى العزيزة ..... رفيقة عمرى وحياتى

إلى أبنـى العزيز ياسين..... حـاضرى ومستقبـلى

إلى أخـوتى الأعـزاء ..... وفقهم الله لطاعتـه

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذه الفاضل **الأستاذ الدكتور/ سعيد عبد المنعم محمد** أستاذ المحاسبة والضرائب بكلية التجارة جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة على عطائه الفياض والمستمر دائما ، ولمساندته العلمية والمعنوية للباحث وعلى إشرافه العلمى المتميز والذى كان سندا قويا للباحث بتوجيهاته السديده ، متعه الله بالصحة والعافية وجعله عونا لابنائه من طلاب العلم .

وبمشاعر الاعتزاز والاحترام يتوجه الباحث بالشكر والتقدير إلى **الدكتور الفاضل / وائل فوزى عبد الباسط** المدرس بقسم الإقتصاد – كلية التجارة جامعة عين شمس والمشرف المساعد على أرائه العلمية القيمة وعلى رحابه صدره وتوجيهاته السديده والتى كان لها أكبر الأثر فى سبيل إخراج هذا البحث فى صورته النهائية جزاه الله عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بعظيم الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور** أستاذ الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس على تفضل سيادته بقبول الإشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة رغم أعبائه الجسام فلسيادته كل التقدير والحب والاحترام ، جزاه الله خير الجزاء وحفظه لأبنائه أستاذا جليلا وعالما فاضلا.

كما يتقدم الباحث بعظيم الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل **الأستاذ الدكتور/ مدحت عبد الرشيد نوفل** الأستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة على تفضل سيادته بقبول الإشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة ، فلسيادته كل التقدير والحب والاحترام ، جزاه الله خير الجزاء ومتعه الله بالصحة والعافية.

الباحث

مستخلص

أحمد محمد عبد العزيز " **نموذج مقترح لقياس الأثر البيئى لضريبة الدخل فى قطاع البترول**"(رسالة دكتوراة فى المحاسبة البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٧).

تناولت الدراسة أنواع الملوثات البترولية ، والاشكال المختلفة للضرائب البيئية ، كما تناولت الدراسة الدور الذى يمكن أن تقوم به الضريبة البيئية فى علاج الآثار البيئية السلبية التى يمكن أن تنشأ من قطاع البترول.

وفى سبيل إقتراح ضريبة بيئية فى مصر تم الاستعانة بالتشريعات الضريبية الاجنبية والتى تناولت فرض ضريبة بيئية لمنع التلوث البيئى الناتج من قطاع البترول، واقترح الباحث نموذجا لقياس الأثر البيئى لضريبة الدخل .

وقد انتهت الدراسة بالعديد من النتائج أهمها:

١- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الخصائص المميزة لقطاع البترول وبين التلوث البيئى

٢- التشريع الضريبي له دور هام في حماية البيئة، وذلك إذا أحسن استخدام أدواته لتحفيز المنشآت التي يؤدى نشاطها للإضرار بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

بينما كانت أهم توصيات البحث:

١- إقتراح إجراء تعديل تشريعى يقضى بفرض ضريبة بيئية على الشركات الملوثة للبيئة وبصفة خاصة شركات البترول.

٢- تفعيل وترشيد سياسة الحوافز الضريبية في قوانين الضرائب لتأخذ في اعتبارها البعد البيئي المرغوب فيه.

ملخص الدراسة

أولا:مشكلة الدراسة

تعتبر الصناعة البترولية من أهم الصناعات المشكلة للعلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية، وينتشر البترول في مناطق معينة فقط من العالم، ويشكل أهم موارد الطاقة بالنسبة للاقتصاد العالمي والحضارة الحديثة،إذ يدخل في إنتاج العديد من المنتجات والخدمات والوسائل الأساسية، وهو بذلك يعتبر مادة مطلوبة بشكل كبير من طرف مختلف الدول. ولذلك فإن عملية التنقيب عن البترول واستخراجه ونقله بين مناطق العالم تعتبر نشاطا إقتصاديا قائما بذاته، نتيجة لأنه يتطلب نقلا للموارد المالية والبشرية والتكنولوجية بين الدول، بالإضافة إلى أن الشركات التي تقوم به تمتلك قدرات مالية وتكنولوجية ضخمة، ولكن بالمقابل نجد أن هذا النشاط له آثار كبيرة على البيئة والعناصر المشكلة لها والكائنات التي تتعايش فيها .

ويؤثر نشاط إستخراج البترول ونقله الذي تقوم به هذه الشركات على البيئة المحيطة بها، ولذلك فإنه تلقى على عاتقها مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بحماية العناصر البيئية.

ويحتل موضوع الاحتباس الحراري كإحدى المشكلات البيئيةالتي يتعرض لها العالم أهمية عالمية بعد مؤتمرالأرض والاتفاقات الدولية من قبل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، فقد تبنت الدول الصناعية حملات إعلامية واسعة أبرزت الخطر الداهم الذي حلب البيئة والمتمثل في احتمال ارتفاع حرارة الأرض نتيجة تزايد انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن حرق الوقود الاحفوري (البترول والغازوالطبيعي والفحم)، وبالرغم من انتخفيض نسبة ثاني أوكسيد الكربون في الجو تتم بطرق عديدة إلا ان بعض الدول الصناعية سارعت في فرض ضرائب جديدة على المشتقات البترولية وأوصت دول العالم بفرض ضرائب مماثلة للحفاظ على البيئة.

يعد التلوث مشكلة استراتيجية تواجه المجتمع المصرى ، حيث جاء فى تقرير منظمة الصحة العالمية أن نسبة التلوث فى مصر تزيد على ثلاثة أمثال المعدلات العالمية للتلوث ، وتتفاقم نسب التلوث فى محافظات القاهرة الكبرى عن سواها من محافظات الجمهورية ، كما أكد تقرير مركز السموم الإكلينيكية والبيئية بطب قصر العينى أرتفاع نسب التسمم الناتج عن التلوث فى تلك المحافظات وهو ما ينتج عن المنتجات البترولية .

يساهم إنعدام الوعى البيئى بشكل أساسى فى تعميق المشكلات البيئية مما يتطلب ضرورة إصلاح الأنظمة الضريبية وخاصة فى الدول النامية ، أو بمعنى أخر هناك علاقة بين الضرائب البيئية ومنع التلوث البيئى.

إن دور النظام الضريبى كجزء من السياسة البيئية المتبعة يكاد يكون غير موجود فى مصر ، حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المطبقة حاليا على منح إعفاء للآلات والمعدات الجديدة المستوردة من الضريبة الجمركية أو السماح فى بعض الأحيان بخصم إهلاك مرتفع من قيمة الآلات والمعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل فى شروط وقيود معينة. ولم يتم فرض أى ضريبة ذات أسعار ضريبية عالية على المنتجات الملوثة للبيئة أو منح أى مزايا ضريبية على المنتجات صديقة البيئة.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث الرئيسية فى:

"تحديد كيف يمكن للنظام الضريبى القضاء على الآثار البيئية السلبية سواء من ناحية فرض ضريبة بيئية أو منح حوافز للمنشآت التى تحافظ على البيئة"

ولعلاج مشكلة البحث يجب الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ماهى الملوثات البيئية التى تنشأ من قطاع البترول؟

٢- ماهى الاشكال المختلفة للضرائب البيئية؟

٣- هل يمكن للضرائب البيئية علاج الآثار البيئية السلبية التى يمكن أن تنشأ من قطاع البترول؟

٤- هل يمكن الإستفادة من التشريعات الضريبية الأجنبية فى وضع إطار للضرائب البيئية فى مصر؟

٥- هل يمكن وضع نموذج لقياس الأثر البيئى للضريبة المقترحة؟

ثانيا : أهمية البحث:

إن الملوثات البيئية بصورة عامة والملوثات الناجمة من المنتجات البترولية بصورة خاصة لها تأثير سلبي على الكائنات الحية وعلى صحة الإنسان على حد سواء، وإن الحد من هذه الملوثات هي مسؤولية مشتركة بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، ومن المعروف أيضاً أن للضرائب أغراض عده منها غرض اجتماعي من خلال فرض ضريبة وبنسب عالية على السلع والمواد المضره بصحة الإنسان.

إنَ الملوثات البيئية الناجمة من المنتجات البترولية لاتقل خطورة اذ لم تكن أشدها خطورة، وفرض الضريبة على هذه الملوثات هو من أجل المحافظة على صحة الإنسان وعلى الموارد الطبيعية من هذه الملوثات بالإضافة إلى هذا الغرض هناك غرض آخر هو زيادة الإيرادات الضريبية وتغذية الخزانة العامة بالأموال ومن الممكن استخدام الإيرادات الناتجة من هذا النوع

من الضرائب فى إنشاء مراكز صحية متخصصة لمعالجة الأشخاص المصابين من جراء هذه الملوثات ويمكن إنفاقها أيضا في مشاريع من شأنها تحسين الأداء البيئي وكذلك تعويض المصابين من جراء هذه الملوثات، وبذلك تكون الضريبة البيئية قد ساهمت وبشكل كبيرفي الحد أو التقليل من الملوثات البيئية.

ثالثا : أهداف البحث:

يهدف البحث إلي:

١- دراسة المشكلات البيئية التى يمكن أن تنشأ فى قطاع البترول.

٢- دراسة الأشكال المختلفة للضرائب البيئية .

٣- دراسة مقارنة للتشريعات الضريبية التى تطبق نظام الضرائب البيئية ، ومدى إمكانية الإستعانة بهذه التجارب فى مصر؟

٤- إقتراح نموذج يمكن من خلاله قياس الأثر البيئى للضريبة البيئية المقترح تطبيقها فى مصر.

رابعا : فرضا البحث

يقوم البحث بدراسة الفروض الآتية:

١- لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التأثيرات البيئية لنشاط استخراج البترول واستكشافه وفرض الضريبة البيئية

٢- لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التأثيرات البيئية لنشاط نقل البترول وفرض الضريبة البيئية

خامسا: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

١- يخرج عن نطاق الدراسة الملوثات البيئية التى تنتج عن باقى القطاعات بخلاف قطاع البترول.

٢- يخرج عن نطاق الدراسة باقى الضرائب المطبقة على قطاع البترول بخلاف ضريبة الدخل.

٣- يخرج عن نطاق الدراسة تأثير الضرائب على تخفيض الآثار البيئية لعمليات إنتاج البترول وتكريره.

سادسا: خطة البحث:

- **الفصل الأول**: الإطار العام للبحث .
- **الفصل الثانى**: الخصائص المميزة لقطاع البترول وإنعكاساتها البيئية.
- **الفصل الثالث**:دراسة مقارنة لبعض التشريعات الأجنبية والتى تطبق الضريبة البيئية.
- **الفصل الرابع**: مقترح لفرض الضريبية فى قطاع البترول.
- **الفصل الخامس** : الدراسة الميدانية والنموذج المقترح.
- **النتائج والتوصيات.**

سابعا : أهم النتائج:

١- التشريع الضريبي له دور هام في حماية البيئة، وذلك إذا أحسن استخدام أدواته لتحفيز المنشآت التي يؤدى نشاطها للإضرار بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- استخدام التكنولوجيا النظيفة والآمنة بيئياً في المنشأت البترولية أصبح مطلباً هاماً من المتطلبات البيئية الحديثة.

٣- الحوافز الضريبية لها دور هام في مجال الحفاظ على البيئة، إذا ما أُحسن اختيار أدواتها، فهي تجعل للتلوث ثمناً تضعه المنشآت في خططها الإنتاجية، وبالتالي تعد دافعاً لمصادر التلوث للاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث، أو استخدام عناصر إنتاج لا ينشأ عنها تلوثياً للبيئة، أو إعادة توجيه الاستثمار للمناطق التي تنخفض فيها أضرار التلوث وتتزايد فيها مزايا الحوافز الضريبية.

٤- أهمية استخدام الرقابة الحكومية المباشرة لمساندة الحوافز الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة، ويتوقف ذلك على المقدرة التنظيمية لجهاز شئون البيئة.

٥- الإهلاك المعجل من أفضل الحوافز الضريبية التي ينبغي على المشرع الضريبي الأخذ به في مجال مكافحة التلوث.

٦- تقوم فلسفة ضريبة التلوث على أساس مبدأ "من يلوث يدفع" والذي يعد من أهم المبادئ في اقتصاديات البيئة وبمقتضاه يتحمل المتسبب في التلوث بتكاليف التلوث.

٧- عدم وجود حاجة لاستخدام الإعفاءات الضريبية المطلقة في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث، لأنها تضر بالخزانة العامة للدولة.

٨- يعد الإعفاء الضريبي المحدد بمدة معينة من أكثر الحوافز الضريبية فعالية لما قد يؤدى إليه من حث المشروعات والأنشطة المستفيدة منه على تطوير سياساتها باستمرار لتخفيض درجة التلوث بعد انقضاء فترة الإعفاء وكذلك تحمل جزء من تكاليف التلوث بعد ذلك.

٩- أهمية وضرورة وجود قوانين ونصوص ضريبية تتعلق بمكافحة التلوث البيئي في مصر.

ثامنا : التوصيات:

١- يقترح الباحث إجراء تعديل تشريعى يقضى بفرض ضريبة بيئية على الشركات الملوثة للبيئة.

٢- النص صراحة على إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الخارج بقصد حماية البيئة من التلوث من كافة أنواع الضرائب والرسوم.

٣- تقرير إعفاء مماثل في حالة شراء الآلات والمعدات الخاصة بحماية البيئة من داخل الدولة، يعادل أو يقترب من الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم التي كان يمكن للمنشأة أن تدفعها إذا قامت باستيراد هذه الآلات والمعدات من الخارج.

٤- السماح برد الضريبة في حالة قيام المنشأة بشراء آلة جديدة تستخدمها بغرض حماية البيئة وفى حدود قيمة هذه الآلة.

٥- تفعيل وترشيد سياسة الحوافز الضريبية في قوانين الضرائب لتأخذ في اعتبارها البعد البيئي المرغوب فيه.

٦- إلزام المنشآت الصناعية بإرفاق تقرير بيئي معتمد من جهاز شئون البيئة مع إقرارها الضريبي يفيد بمدى التزامها بالسلوك البيئي المناسب.

٧- التوصية أن يكون هناك تناسباً طردياً بين مقدار الحافز الضريبي المقرر وبين مساهمة المنشأة التى تحصل على هذا الحافز في منع أو إزالة أو تخفيض درجة التلوث.

٨- يوصى الباحث أن تقتصر سلطة منح الحوافز الضريبية على المشرع الضريبى بالتعاون مع جهاز شئون البيئة.

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الأول : الإطار العام للبحث	(١ – ٢١)
مـقدمـــــــــة----------	١
أولا : مشكلة البحث ----------	٣
ثانيا : اهمية البحث ----------	٤
ثالثا : أهداف البحث ----------	٥
رابعا : الدراسات السابقة ----------	٥
خامسا : فرضا البحث----------	١٥
سادسا : حدود البحث ----------	١٥
سابعا : منهج البحث ----------	١٥
ثامنا : خطة البحث ----------	١٦
تاسعا : مصطلحات البحث ----------	١٧
الفصل الثانى	
الخصائص المميزة لقطاع البترول وإنعكاساتها البيئية	(٢٣-٣٥)
المبحث الأول : الآثار الإقتصادية والإجتماعية للمسئولية البيئية	٢٣
مـقدمـــــــــــــة----------	٢٣
١- ماهيه المسئولية البيئية ----------	٢٣
٢- الآثار الاقتصادية للمسئولية البيئية----------	٢٥
٣- الآثار الاجتماعية للمسئولية البيئية----------	٢٦
٤- سياسات ونظم الإدارة البيئية----------	٢٧
٥- الإتجاهات المختلفة لحل مشكلة التلوث----------	٢٨
المبحث الثاني الملوثات البيئية فى قطاع البترول	٢٩
مقدمـــــــــة----------	٢٩
١- الآثار البيئية للصناعة البترولية ----------	٢٩
٢- مدى تحمل شركات البترول لمسئوليتها البيئية----------	٣٢
٣- التسريبات البترولية فى العالم ----------	٣٤